بلاغ صحفي

تقديم النسخة الثانية والعشرين من التقرير السنوي حول الإشراف البنكي

برسم سنة 2025

الدار البيضاء، 21 يوليوز 2026

يستعرض بنك المغرب، في النسخة الثانية والعشرين من تقريره السنوي حول الإشراف البنكي برسم سنة 2025، حصيلة مهامه في مجال التنظيم والإشراف البنكي، وكذا مستجدات قطاع مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

خلال سنة 2025، تطور الاقتصاد الوطني في محيط دولي اتسم بمستوى عال من اللايقين، المرتبط على وجه الخصوص بتداعيات السياسة الجمركية الأمريكية واستمرار التوترات الجيوسياسية. وفي هذا السياق، سجل تحسنا ملحوظاً، حيث ارتفع معدل النمو إلى 4,9%، مدعوما بالدينامية التي شهدتها الاستثمارات في البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية. ورغم تسارع وتيرة النشاط الاقتصادي، ظل معدل التضخم في مستويات منخفضة، إذ بلغ في المتوسط 0,8%.

وبالنظر إلى هذه التطورات، قام بنك المغرب، في مارس 2025، بخفض سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 25 نقطة أساس ليصل إلى 2,25%، وأبقى عليه دون تغيير فيما تبقى من السنة. وبموازاة ذلك، واصل تلبية كافة طلبات السيولة التي تعبر عنها البنوك والعمل من أجل تسهيل ولوج المقاولات الصغيرة جدا إلى التمويل.

وفي هذا السياق، ارتفع الائتمان البنكي بنسبة 6,5%، ونمت الودائع المجمعة لدى الزبناء بنسبة 7,6%. وبلغت نسبة الديون المتعثرة 8,3% على أساس فردي و8,8% على أساس مجمع، مسجلةً تراجعاً قدره 12 و18 نقطة أساس على التوالي مقارنة بالسنة السابقة.

كما ارتفعت النتائج التراكمية للبنوك بنسبة 22%، فيما واصلت البنوك التشاركية، التي عادت إلى تحقيق نتائج إيجابية منذ سنة 2023، تحسين مستويات مردوديتها.

وبذلك، بلغ متوسط نسبة الملاءة 16,1%، ومتوسط نسبة الأموال الذاتية من الفئة الأولى 13,5%، بنسبة تفوق الحدود التنظيمية الدنيا المتمثلة في 12% و9% على التوالي. كما بقي معدل السيولة على المدى القصير في مستوى مريح.

وبغية تعزيز متانة القطاع البنكي، جدد بنك المغرب دعوته إلى توخي الحيطة في توزيع الأرباح المتعلقة بنتائج سنة 2025.

وإلى جانب تتبع المخاطر البنكية التقليدية، واصل بنك المغرب تعزيز اهتمامه بالمخاطر المالية الناشئة المرتبطة بالتغير المناخي، والأمن السيبراني، وتلك المتعلقة بالرقمنة وببروز خدمات رقمية جديدة

وبهذا الصدد، قام بتقوية إطاره التنظيمي باعتماد تعليمات تتعلق بنشر المعلومات المرتبطة بالمخاطر المناخية، وبجمع البيانات الخاصة بتعرض كبار المقترضين لهذه المخاطر. كما ساهم في إعداد تصنيف مالي أخضر وطني وفي تنفيذ استراتيجية تطوير التمويل المناخي في أفق سنة 2030.

وفي مجال الأمن السيبراني، واصل البنك المركزي تعزيز منظومة الإشراف على المخاطر السيبرانية، مع توطيد التنسيق مع المديرية العامة لأمن نظم المعلومات، في سياق يتسم بتسارع التحول الرقمي للقطاع البنكي وتزايد التهديدات السيبرانية.

وفيما يتعلق برقمنة الخدمات المالية، واصل جهوده الرامية إلى تطوير المنظومة الوطنية للتكنولوجيا المالية (Fintech). وفي هذا الصدد، واكب الانطلاقة الفعلية لأنشطة التمويل التعاوني، وأصدر، في دجنبر 2025، دليل مسار شركات التكنولوجيا المالية لدى بنك المغرب بهدف تبسيط معالجة طلباتها. وبموازاة ذلك، ساهم في استكمال مشروع القانون المتعلق بالأصول المشفرة وأطلق مشروع تأطير الخدمات البنكية المفتوحة (Open Banking)، بدعم تقني من البنك الدولي وبالتشاور مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب.

وعلى مستوى الإطار التنظيمي، تميزت سنة 2025 بإحراز تقدم في الإصلاحات الرامية إلى تعزيز معالجة صعوبات المؤسسات البنكية. وهكذا، أُحيل إلى البرلمان مشروع إصلاح نظام تسوية الأزمات البنكية، الذي تم استكماله بتنسيق مع الوزارة المكلفة بالمالية. كما تم الانتهاء من مشروع القانون المتعلق بالتفويت المباشر للديون المتعثرة وإحالته إلى الأمانة العامة للحكومة. وبموازاة ذلك، تم إغناء الإطار الاحترازي المنظم للديون المتعثرة باعتماد منشور يتعلق بتصنيفها وتغطيتها بالمخصصات.

وامتثالًا للتوجيهات الملكية السامية الداعية إلى الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية وتعزيز ولوج المقاولات الصغيرة والمقاولين الذاتيين إلى التمويل، اعتمد بنك المغرب وشركاؤه من القطاعين العام والخاص، بتاريخ 4 دجنبر 2025، ميثاقاً خاصاً بتمويل ومواكبة المقاولات الصغيرة جداً.

وفي مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عزز بنك المغرب إشرافه بغية مطابقة القطاع البنكي لتوصيات مجموعة العمل المالي (GAFI)، مع مواصلة التنسيق مع الهيئة الوطنية للمعلومات المالية، وذلك استعدادًا للدورة الثالثة من تقييم المملكة المغربية من قبل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (GAFIMOAN) في نونبر 2026.

وأخيراً، عزّز بنك المغرب منظومته لحماية زبناء المؤسسات البنكية، مع الحرص على احترام المقتضيات المتعلقة بإغلاق الحسابات وتسليم شهادات رفع اليد. كما أجرى عمليات استقصاء للرأي من نوع «التسوق الخفي» (Mystery Shopping) لتقييم جودة الاستقبال داخل الوكالات البنكية. وعمل أيضا على تعزيز شفافية تسعيرة الخدمات البنكية، وواصل جهوده الرامية إلى تحسين الولوج المادي والرقمي إلى الخدمات البنكية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.